القمة الرباعية خرجت باتفاق لوقف إطلاق النار وإقامة منطقة منزوعة السلاح اعتباراً من الأحد

الأزمة الأوكرانية تحاول الخروج من عنق الزجاجة ... عبر بوابة مينسك

مصافحة بين فلاديمير بوتين وبترو بوروشينكو بحضور انجيلا ميركل وفرانسوا هولاند.

■ ميركل: لا أوهام لدينا ولا يزال هناك «عقبات كبيرة» ينبغي تخطيها قبل التوصل إلى حل للنزاع

■ بوتين: انفصاليو الشرق يتوقعون أن تلقى القوات الأوكرانية المحاصرة سلاحها قبل وقف إطلاق النار

مينسك - «وكالات»: توصل القادة الاوروبيون والرئيسان الروسي والاوكراني الى الاتفاق الخميس في مينسك على فرض وقف اطلاق نار اعتبارا من الاحد واقامة منطقة منزوعة السلاح موسعة في اوكرانيا غير ان المستشارة الالمانية انغيلا ميركل حذرت من «عقبات كبرى» لا تزال قائمة في ختام مفاوضات ماراتونية.

والاتفاق الذي اعتبرت برلين انه لا يزال بعيدا عن احلال السلام في اوكرانيا، يستعيد الخطوط العريضة للاتفاقات السابقة الموقعة في مينسك في سبتمبر وتنص على وقف اطلاق نار وسحب القطع المدفعية وتبادل الاسرى.

غير ان ابرام الاتفاق على اعلى مستوى بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الاوكراني بترو بوروشنكو بدعم من ميركل ومن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند يعطيه وزنا اكبر.

غير ان الرئيس الروسي لم يوقع شيئا عمليا واقتصر الامر بينه وبين الاوروبيين وكييف على «اعلان دعم» للنص الذي وقعه المتمردون الانفصاليون وموفدو كييف برعاية روسيا ومنظمة الامن والتعاون في اوروبا.

وقال بوتين «تمكنا من الاتفاق على الاساسيات» فيما افاد هولاند عن «تسوية سياسية شاملة» رغم «عدم انجاز كل ما ينبغي».

لكنه اوضح ان الانفصاليين في شرق اوكرانيا يحاصرون قرابة ثمانية الاف جندي ويتوقعون منهم القاء السلاح قبل وقف اطلاق النار.

واضاف استنادا الى معلومات الانفصاليين «انهم بالطبع ينطلقون من فرضية ان هذه المجموعة ستلقي السلاح وتكف عن المقاومة».

من جهتها، ابدت المستشارة الالمانية تحفظا بشأن امال التوصل الى سلام فوري فاعلنت انه ليس لديها «اي اوهام» مؤكدة انه لا يزال هناك «عقبات كبيرة» ينبغي تخطيها قبل التوصل الى حل للنزاع في اوكرانيا.

وقال وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير ان الاتفاق ليس «حلا شاملا ولا اختراقا» غير انه اثنى على «خطوة الى الامام تبعدنا من دوامة التصعيد العسكري».

لكنه اشار الى ان هذا التقدم تم «بدون شعور بالفرح لان الولادة كانت عسيرة».

واعتبر القادة الانفصاليون ان الاتفاق يبعث الامل في «حل سلمي» للنزاع. وقال الكسندر زاخارتشنكو قائد «جمهورية دونيتسك» المعلنة من جانب واحد مثل «جمهورية لوغانسك» للصحافيين «وقعنا اتفاقا يعطي الفرصة لتحقيق تنمية سلمية في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك. هذا انتصار كبير لهما».

وقال رئيس «جمهورية لوغانسك» ايغور بلوتنيسكي «لا يمكننا الا ان نعطي هذه الفرصة لاوكرانيا».

وتنص خارطة الطريق الموقعة بين مجموعة الاتصال التي تضم موفدين اوكرانيين وروس وممثلين عن منظمة الامن والتعاون في اوروبا على وقف اطلاق نار اعتبارا من الاحد وانسحاب المقاتلين مع اسلحتهم الثقيلة ما يسمح باقامة منطقة عازلة عرضها 30 كلم بطول بين 50 و70 كلم على جانبي خط الجبهة.

وقال هولاند في اعلان مشترك الى جانب ميركل ان «كل هذه المسائل تمت معالجتها في هذا النص الذي وقعته مجموعة الاتصال والانفصاليون».

وتم توقيع الاتفاق بعد ليلة من المفاوضات المتواصلة بين هولاند وميركل وبوتين وبوروشنكو في مينسك.

وقبل القمة، تكثفت المعارك بين الطرفين بغية الوصول الى موقع قوة خلال المفاوضات ما ادى الى مقتل 49 شخصا يومي الثلاثاء والاربعاء في اسوأ فترات النزاع الذي اندلع قبل عشرة اشهر وحصد اكثر من 5300 قتيل.

من جهة اخرى قال متحدث عسكري اوكراني الخميس ان خمسين دبابة ومعدات ثقيلة اخرى دخلت اراضي بلاده انطلاقا من روسيا ليل الاربعاء الخميس خلال القمة التي بحثت خطة للسلام في اوكرانيا.

واضاف اندريي ليسينكو خلال مؤتمر صحافي ان «خمسين دبابة واربعين منصة اطلاق صواريخ من نوع غراد واوراغان وسميرتك ومدرعات اجتازت الحدود الروسية الاوكرانية عبر معبر ايزفاريني» في منطقة لوغانسك الخاضعة لسيطرة الانفصاليين.

وفي بروكسل اعلنت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الخميس ان المؤسسة الدولية ستمنح اوكرانيا التي بات اقتصادها على شفير الانهيار قرضا جديدا بقيمة 17.5 مليار دولار «15.5 مليار يورو» على اربع سنوات مقابل تطبيق اصلاحات.

وقالت لاغارد خلال مؤتمر صحافي في بروكسل ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعد اسابيع من المفاوضات في كييف ما زال ينتظر موافقة مجلس ادارة الصندوق متوقعة ان يتم ذلك «قبل نهاية فبراير».

من جهة ثانية، تاجل افتتاح القمة الاوروبية في بروكسل لساعتين على الاقل بسبب تمديد مفاوضات مينسك.

اقتصاديا، تحسن وضع الروبل الخميس بعد قمة مينسك حيث بلغ سعر الدولار في الساعة 10.00 ت غ 64.85 روبل مقابل 65.25 مساء الاربعاء. كما تراجع اليورو الى 73.61 روبل مقابل 73.95 روبل مساء الاربعاء.

بعد احتجاجات للبوذيين ضد الاقلية المضطهدة

ميانمار تسحب حق مسلمي الروهينغا ... في التصويت المؤقت

جانب من تظاهرة لبوذيين رافضين لمسلمي الروهينغا

عواصم - «وكالات»: قرر رئيس وزراء بورما «ميانمار سابقا»، ثين سين، سحب حق مسلمي الروهينغا في التصويت المؤقت، مما سيحول دون مشاركتهم في الاستفتاء القادم، وذلك في أعقاب احتجاجات ضد منحهم هذا الحق.

وكان مئات البوذيين قد خرجوا في مظاهرات احتجاجية رفضا لتمرير قانون يسمح للسكان المؤقتين «الذين يحملون أوراق إقامة بيضاء» بالتصويت في الانتخابات.

ويعيش أكثر من مليون من الروهينغا في بورما «المعروفة أيضا باسم ميانمار»، لكن الحكومة لا تعتبرهم مواطنين يتمتعون بكامل الحقوق.

وتسببت أحداث العنف بين البوذيين والمسلمين، في عام 2012، في وفاة أكثر من 200 شخص.

وبدأت الاشتباكات في إقليم راخين، لتتحول بعد ذلك إلى هجمات دينية تنتشر في جميع أنحاء البلاد.

وقدم المجلس العسكري، الذي حكم البلاد في وقت سابق، ما يعرف بالورقة البيضاء عام 2012 لتسمح للروهينغا والأقليات الأخرى بالتصويت في الانتخابات العامة.

وتمثل خطوة إلغاء حقوق التصويت مفاجأة غير متوقعة، خاصة أن رئيس الوزراء سين هو من أقنع البرلمان في الأساس بمنحهم هذا الحق.

وجاء القرار بعد ساعات فقط من المظاهرات الاحتجاجية التي انطلقت في يانغون، حيث رفض المحتجون ما رأوا أنه قانون يسمح بدمج غير المواطنين في البلاد.

وقال شين تومانا، أحد الرهبان الذي شارك في الاحتجاجات: «حاملو البطاقات البيضاء ليسوا مواطنين، وغير المواطنين لا يحق لهم التصويت في انتخابات أي بلد أخرى، إنها مجرد حيلة من السياسيين للحصول على الأصوات.»

من ناحية أخرى أوضح شوي مونج، النائب عن الروهينغا في ولاية راخين، أن حقوق التصويت تحولت لأزمة عقب أحداث العنف التي وقعت عام 2012.

ويتقدم الرهبان البوذيون الصفوف الأولى للاحتجاجات ضد المسلمين، ومن بينهم الراهب الكبير آشين وراثو، والذي وجه انتقادات لاذعة إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى بورما يانغي لي.

وفي ديسمبر، أصدرت الأمم المتحدة قرارا يحث بورما على منح الروهينغا حق الحصول على المواطنة، والذين يصنف العديد منهم على أنهم بدون دولة «عديمي الجنسية».

تتمات

الأمير عزى

تعالى صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود، سائلا سموه المولى تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم الأسرة المالكة الكريمة جميل الصبر وحسن العزاء.

كما بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ببرقيتي تعزية مماثلتين.

الكهرباء أشعلت

حوالي 2000 ميغا واط من محطة الصبية، وترتب على ذلك هبوط في الذبذبة التي عادة تكون 50 هيرث وللمحافظة على النظام الكهربائي لابد من اعادة الذبذبة والشبكة الكهربائية ولدينا فيها اجهزة وقاية اشتغلت للحفاظ على الذبذبة المنخفضة، وهذه الامور تحدث في ثوان، ما ادى إلى خروج 2000 ميغا واط، وعادت الشبكة ولذلك لم ينقطع التيار عن جميع مناطق الكويت، وعلى الفور اعلنت حالة الطوارئ وبدأت الوزارة تدير الازمة، وبدأنا باعادة للتيار الكهربائي بعد 6 دقائق، واستفدنا من الربط الكهربائي الذي هو حصيلة 20 سنة، وهو يحمي الانظمة الكهربائية لكل دولة والكويت حدودها 1200 ميجا واط من الربط الخليجي.

وأكد الإبراهيم أن خطة الطوارئ على مستوى الدولة فيها تعاون على مختلف جميع الوزارات والاطفاء والداخلية والصحة، وايضا المواطنين الذين قاموا بتنظيم السير، مشيا إلى انه تشكيل لجنة لمعرفة اسباب فصل الخط.

وعقب النواب على مداخلة الوزير، ففيما أشادوا بالجهود التي بذلتها مختلف الوزارات المعنية في التعامل مع الأزمة، فقد لمحوا إلى أن هناك قصورا وخللا في المقاولين واقسام الصيانة التي تشرف على المحطات، لافتين إلى أن الكهرباء انقطعت عن مستشفى الفروانية ومنطقة العدان الصحية فأين المولدات لتحل على الفور؟ وشددوا على رفضهم أن تنقطع الكهرباء عن المنشآت الحيوية.

بدوره ورد أكد وزير الصحة د. محمد العبيدي أن مولدات المستشفيات اشتغلت كاملة، وتواصلت بشكل مباشر مع الوكلاء ومديري المستشفيات للاطمئنان على صحة المرضى وزرت مستشفى العدان والفروانية والجهراء واشكر الجنود في وزارة الصحة، فيما أوضح وزير النفط د. علي العمير أنه لم تحدث اي مشاكل في المواقع النفطية والمصافي وتم التعامل مع الازمة بمهنية.

على صعيد إنجازاته التشريعية أقر المجلس اقتراحا بقانون في شأن إضافة فقرة جديدة للمادة 36 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية بمداولتيه الاولى والثانية، وأحاله الى الحكومة وذلك بهدف تفعيل الصلاحيات الرقابية لديوان المحاسبة، فيما يتعلق بنظام تأديب الموظفين المرتكبين للمخالفات المالية. كما أقر بالاجماع الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2003، في شأن اجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية بمداولتيه الاولى والثانية وأحاله الى الحكومة، ويهدف الاقتراح الى السماح وإجازة اصدار الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية في القانون رقم 3 لسنة 2003، «بأكثر من قانون ان لزم الأمر، وذلك تجاوزا للتأخير الذي يتسبب نتيجة حاجة اللجنة والمجلس الى مزيد من الوقت لدراسة ميزانية من الميزانيات التي يشملها هذا القانون».

كما وافق المجلس على إحالة كتاب رئيس ديوان المحاسبة، بشأن تولي ديوان المحاسبة تكليف مؤسسة دولية متخصصة في المجال الاستثماري القيام بتقييم شامل لإدارة أموال الاحتياطي بالهيئة العامة للاستثمار، الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية لمزيد من الدراسة.

ووافق المجلس على عدد من التوصيات تضمنت التوصيات قيام الحكومة بكافة جهاتها بتقديم تقرير خلال شهرين الى ديوان المحاسبة، محددة فيه جميع الاجراءات المتخذة بالمخالفات المالية وفق طلبات الديوان، وذلك اضافة الى ما تعهد به وزير المالية انس الصالح بتقديم تقرير من كل جهة حكومية حول كيفية متابعة المخالفات الواردة بتقارير الديوان.

واشتملت التوصية على تكليف ديوان المحاسبة بتقديم تقرير خلال شهر لمجلس الامة، متضمنا فيه رأيه بشأن تلك الاجراءات ومدى جديتها ويوضح فيه توصياته في هذا الشأن.

وأكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان مناقشة تقارير ديوان المحاسبة بشأن المخالفات في الحسابات الختامية، تعد تطورا في مجال الجانب الرقابي للمجلس على الحكومة.

وقال الغانم ان جلسة 10 مارس المقبلة ستشهد قيام كل وزير بالاجابة على الملاحظات المذكورة في تقارير الديوان حول وزارته وتوضيحها، ثم يقوم المجلس بعد ذلك بمناقشته حولها.

من جانبه أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير اهتمام الحكومة بالملاحظات التي استعرضتها لجنة الميزانيات البرلمانية وديوان المحاسبة والنواب خلال الجلسة، موضحا ان الحكومة ستعمل على الرد عليها «مكتوبة ولن تهمل».

واضاف انه في مقابل السلبيات التي ذكرها الديوان حول الجهات الحكومية «يوجد انجاز وانتاج وتوظيف وتمكين واستثمار بشري ومالي في كافة القطاعات»، الامر الذي يستوجب اثبات حقوق المواطنين الذين يقدمون من جهدهم ووقتهم الشيء الكثير للبلاد في كافة قطاعات الدولة.

بدوره أعلن وزير المالية انس الصالح ان الحكومة ستقدم تقريرا عن كل جهة حكومية منفصلة بشأن الملاحظات «الجسيمة والمتكررة» التي ذكرها الديوان والواردة في الحساب الختامي لسنة 2014/2013 في الجلسة المقبلة للمجلس يوم 10 مارس المقبل.

واضاف الوزير الصالح انه «تأكيدا على حرص الحكومة، وبتوجيهات من سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، تم تكليف جهاز متابعة اداء وقرارات مجلس الوزراء بمتابعة كل الملاحظات المتكررة بتقارير ديوان المحاسبة مع كل جهة حكومية».

واوضح ان الجهاز شرع بمخاطبة جميع الوزارات والجهات الحكومية، والاستفسار منهم عن ملاحظات ديوان المحاسبة المتكررة على ان يرفع تقريره الى مجلس الوزراء الذي بدوره سيرفع التقرير الى مجلس الامة.

من جانبه ذكر وزير العدل يعقوب الصانع ان الوزارة تبحث في مشروع قانون مجلس قضاء الدولة، وهو المجلس الذي يندرج ضمنه النيابة الادارية وهيئة قضايا الدولة.

واضاف الوزير الصانع ان هذا القانون اذا ما وافق مجلس الامة عليه، سيغطي كثير من الجوانب الاساسية التي تتعلق بالمحاكم التأديبية، مؤكدا اهمية هذا القانون لما يندرج ضمنه النيابة الادارية وهيئة قضايا دولة ودوائر تنشئ للمحاكم التأديبية.

بدوره قال وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري انه شكل لجنة تحقيق محايدة من كبار مستشاري ادارة الفتوى والتشريع، للتحقيق في ما ذكره ديوان المحاسبة بشأن خسارة بلدية الكويت لقضايا متراكمة بلغت 14 مليون دينار.

واوضح ان لجنة التحقيق قدمت تقريرا بادانة الادارة القانونية والادارة العامة في البلدية، مشيرا الى انه طلب من المدير العام للبلدية تنفيذ كل ما ورد من توصيات لجنة التحقيق علاوة على ارسالي خطابين للمدير العام ومدير الادارة القانونية لتحديد الاشخاص المسؤولين عن هذه المخالفات لاحالتهم الى القضاء.

وعبر رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد عن شكره وتقديره لأعضاء المجلس، في التفاعل مع ما طرح من قبل اللجنة وديوان المحاسبة وابداءهم الملاحظات بشأنها واصفا جلسة أمس ب «التاريخية» لكونها «لأول مرة تعقد في تاريخ الحياة البرلمانية بما يتعلق بالحسابات الختامية».

من جهته قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبد الصمد اليوم ان اللجنة ارسلت قبل بداية دور الانعقاد للمجلس 54 كتابا الى الجهات الحكومية بتاريخ 24 سبتمبر الماضي لمعرفة ما تم تلافيه من ملاحظات الديوان.

وذكر أن المبالغ المستحقة للحكومة ولم يتم تحصيلها بلغت مليار و840 مليون دينار، موضحا ان «القضايا التي خسرتها الدولة وصلت الى 85 الف قضية كبدت المال العام 692 مليون دينار، في حين ربحت الدولة 60 قضية فقط بقيمة 170 مليون دينار.

وبين ان القضايا المنظورة امام القضاء بلغت 11 الف قضية ستكبد المال العام في حال خسارتها، موضحا ان 60 في المئة منها تخص الجمارك وحدها.

وعن عدد المشاريع الانشائية اوضح عبدالصمد انها بلغت 735 مشروعا بلغت تكلفتها حين اعتمادها ما يقارب 10 مليار دينار وبسبب التأخر في تنفيذها بلغت التكلفة المعدلة لها 23 مليار دينار بنسبة انجاز لم تتجاوز 25 في المئة.

الخالد لمروجي الشائعات

الانجاز، في الوقت الذي ابدى بعض العتب من القلة الذين استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي لبث بعض الشائعات المغرضة، وطالب هؤلاء «ان يتقوا الله في وطنهم»، مؤكدا ان جميع مؤسسات الدولة تعمل ما وسعها الجهد من اجل امن وسلامة المواطنين والمقيمين، آملا من الجميع التعاون وادراك حساسية الموقف في مثل هذه الظروف الطارئة.

واشاد الخالد برئيس واعضاء مجلس الامة لموقفهم المؤيد والمساند لقانون جمع السلاح، وما أبدوه من تجاوب وعبروا عنه من خلال التصريحات الصحفية والاعلامية وحوارات مجتمعية، والتي عكست بصدق المطلب الشعبي وعبرت عن مدى حاجة المنظومة الامنية لمثل هذه التشريعات والقوانين المؤيده، مشددا على أن عمل المنظومة لا يكتمل الا باقرار قانون جمع الاسلحة والذخائر والمفرقعات وغيرها من القوانين والاجراءات الضرورية واللازمة.

وأوضح وزير الداخلية أن ادارة البحث الجنائي والرخص قد اصدرت ما يقارب 28 الف ترخيصا للسلاح، ومشددا على ان الاسلحة والذخائر غير المرخصة هي تحت اعين الامن الوقائي والجنائي والامن العام، كما لفت إلى تخصيص 38 مخفرا بجميع المحافظات لتسلم السلاح غير المرخص، وسيتسلمونه بسرية تامة ودون طلب الهوية.

الغبار حجب

تتراوح درجة الحرارة العظمى بين 24 و 26 درجة مئوية، ويكون البحر معتدلا الى عالي الموج الموج بارتفاع يتراوح بين 3 و 7 أقدام.

مقتل العشرات

واللاسلكية في تلك المناطق الغربية من الانبار

وفي سياق متصل هاجم تنظيم داعش أمس المواقع التي تتمركز فيها قوات البيشمركة الكردية في زمار شمال غرب الموصل، وبعشيقة شرق الموصل ومخمور جنوب شرق الموصل.

وتصدت القوات الكردية للهجمات الثلاث، وقتلت خلال الاشتباكات مع التنظيم أكثر 27 من عناصره.

روسيا تعلن

أعددناها وسط توتر كبير»، فيما قال الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند في إعلان مشترك مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن «كل المسائل تمت معالجتها في هذا النص الذي وقعته مجموعة الاتصال والانفصاليون».

وسبق أن أعلن الرئيس الروسي، في وقت سابق الخميس، التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أوكرانيا، اعتباراً من الأحد القادم.

وخاض الرؤساء الروسي والأوكراني والفرنسي والمستشارة الألمانية، مفاوضات ماراثونية منذ ليل الأربعاء- الخميس، في مينسك بروسيا البيضاء في محاولة للتوصل إلى خطة سلام في أوكرانيا في موازاة استمرار النزاع الدامي في شرق هذا البلد.

وبحث بوتين وبترو بوروشنكو وفرنسوا هولاند وأنجيلا ميركل مع مستشاريهم في إحدى قاعات مبنى الرئاسة البيلاروسية الوثيقة التي أعدها دبلوماسيوهم لأيام عدة والهادفة إلى وضع حد لعشرة أشهر من النزاع، الذي أسفر عن أكثر من 5300 قتيل.

كما أعلنت وزارة الخارجية الألمانية في تغريدة على تويتر أن «المحادثات ليست سهلة وهي مستمرة». ونتيجة لذلك سوف يمدد وزير الخارجية الألماني والتر شتاينماير إقامته في مينسك، حسب الوزارة.

ومن ناحيته، كتب فاليري تشالي، مستشار الرئيس الأوكراني على «فيسبوك»: «لا يمكن أن نغادر من دون اتفاق غير مشروط لوقف إطلاق نار»، مضيفا أن «حرب الأعصاب قد بدأت».

وخلال المفاوضات، شاهد مراسل الرئيسين الروسي والأوكراني يتبادلان النقاش وقوفا. وعلى الإثر، غادر بوروشنكو القاعة متجهما قبل أن يعود. وكان بوتين ونظيره الأوكراني تصافحا سريعا يحوطهما هولاند وميركل بعيد بدء القمة.

وحصدت المعارك في أوكرانيا 50 قتيلاً يومي الثلاثاء والأربعاء.

وقبل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، أعلن الرئيس الأوكراني استعداده لفرض القانون العرفي في كل أنحاء البلاد في حال فشل المفاوضات، منبها إلى أنه في حال لم تؤد القمة إلى نزع فتيل التصعيد «فستسود الفوضى التامة».